

المؤتمر العالمي العاشر للوحدة الإسلامية

ـ(582)ـ الأعضاء، الرأي المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح، الشجاعة والنجدة

المؤدية إلى حماية البيضة وجهاد العدو، النسب. قال: وهو أن يكون من قريش لورود النص فيه وانعقاد الإجماع له وتأكيد علماء الجمهور على شرطية القرشية بحيث نصّ الماوردي على انعقاد إجماعهم عليه وتوفر النصّ فيه يفسّر لنا دعاوى النسب والمشجرات التي يطلقها بعض أهل السياسة فجأة من دون سابقة وهذا بعينه سبب ترك آل عثمان لمذهبهم وانتقالهم إلى مذهب آخر لا يشترط قرشية من يتولى حكم المسلمين مع أنك ترى نصّ الماوردي على إجماعهم في المقام وإصرار المتعرضين للمسألة على شرطيته. ذكر الفيلسوف والمفسّر الجليل السيد محمد حسين الطباطبائي: "طالما كانت الولاية ضرورية بحكم الفطرة لما يستلزمه وجودها من حفظ وإدانة للمصالح الاجتماعية العليا وطالما قام الإسلام على أساس الفطرة فإن حاصل جمع هاتين المقدمتين يجعلنا نؤكد باطمئنان إلى أن الشخص الذي تتعين فيه الولاية ينبغي أن يكون الأكثر تقوى من بين الآخرين بالإضافة إلى من تقدمه على غيره في الكفاءة وحسن التدبير وفي الوعي والاطلاع وبذلك ليس ثمة شك في أن المتصددين للولاية والحكم يجب أن يكونوا من بين أفضل الكفاءات التي يحتضنها المجتمع"⁽¹⁾. وذكر في دراسات في ولاية الفقيه: "إن العقل يحكم بلزوم توفر الشروط التالية في الحاكم: العقل، القدرة، الإسلام، العلم بل العلمية، العدالة، المعرفة بالإدارة والتدبير"⁽²⁾. ونبه السيد الحائري إلى اشتباهه في كون هذه الأمور إنّما صدرت عن حكم العقل وإنّما الصحيح - بقريئة كلامه المتقدم - أن العقلاء جرت سيرتهم على اشتراط هذه الأمور _____ 1 - مقالات تأسيسية: السيد الطباطبائي ص 186. 2 - دراسات في ولاية الفقيه ص 277.